

Distr.: General
1 September 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 31 آب/أغسطس 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد لزاماً علي أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى محنة آلاف الفلسطينيين المحتجزين تعسفاً والمُسجونين بشكل غير قانوني على أيدي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فهناك أكثر من 4 500 فلسطيني رهن الاحتجاز في ظل أسوأ الظروف، حيث يتعرضون لسوء المعاملة والعنف على المستويين النفسي والبدني، وللإهمال الطبي والعقاب الجماعي والتعذيب، وهو ما يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والحاقا برسالتي المؤرخة 17 آب/أغسطس بشأن محنة عدد من الفلسطينيين الذين تسجنهم إسرائيل بشكل غير قانوني، لا بد لي من أن أشدد مجدداً على المحنة المفزعة التي يعيشها خليل عواودة، البالغ من العمر 40 عاماً والأب لأربع بنات، والمضرب عن الطعام منذ 172 يوماً تعبيراً عن احتجاجه على سجنه غير القانوني ومطالبته بحريته. ورغم أن خليل قد أصبح جلداً على عظم من شدة الهزال، وأن حياته معرضة للانتهاك في أي لحظة، ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال مصرّة على سجنه. وفي حين ترددت أنباء تفيد بأن إسرائيل قرّرت الإفراج عن خليل في الشهر المقبل وبأنه سينهي إضرابه عن الطعام، فإننا مستمرون في توجيه الانتباه إلى محنته، ذلك أن إسرائيل قد سبق لها مراراً أن نكثت بعهود من هذا القبيل، مما أطال من أمد معاناة سجنائنا وأسرهم.

وإننا نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في ممارسة ما يلزم من ضغط على إسرائيل لضمان الإفراج عن خليل عواودة ورجوعه إلى أسرته وتلقّيه العلاج الطبي الطارئ الذي يحتاج إليه لاسترداد عافيته وإنقاذ حياته. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يتصرّف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، فيطالب إسرائيل بوقف جميع هذه السياسات والممارسات اللاإنسانية



ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، بمن في ذلك الأطفال والنساء والمسؤولون المنتخبون.

إن ما جرى لخليل وما يجري لسجناء مثل أحمد مناصرة، الشاب ذي الإعاقة البالغ من العمر 20 عاماً، وصلاح الحموري، المدافع عن حقوق الإنسان، ومحمد الحلبي، العامل في مجال الإغاثة الإنسانية الذي حكمت عليه إسرائيل أمس بالسجن 12 عاماً بناء على تهم سرية واعتراقات منتزعة بالإكراه وفي تناقض تام مع الأدلة والحقائق المحيطة بقضيته، وإن ما يحدث لآلاف السجناء الفلسطينيين الآخرين وللملايين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري لإسرائيل يجب ألا يتم تطبيعته أو قبوله تحت أي ظرف. فإن ما يجري بحق شعبنا غير طبيعي وغير إنساني وغير قانوني، وهو يرقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك جريمة الفصل العنصري، حيث يُطارد أبناء شعبنا من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ويتعرضون للاحتجاز والسجن تعسفاً لا شيء سوى هويتهم - كونهم فلسطينيين لا يهود - ولرفضهم الإذعان للاحتلال الأجنبي من قبل إسرائيل التي تريد إخضاع شعبنا واستعمار أرضنا.

وهذه السياسات والتصرفات المتعمدة والمنهجية وغير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال ترَوِّع شعبنا وتضطهده، وهو ما يتجلى في مظاهر لا حصر لها للكره المجتمعي، بما في ذلك في صفوف الأطفال والنساء والشباب. ولا ينبغي لأي أحد أن يعيش بهذه الطريقة؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير القيام ليس فقط بسجن آلاف الفلسطينيين، بل وإبقاء شعبنا برمته في الأسر لعقود، وحرمانه من حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية.

ونحن نكرّر بناء على ذلك مطالبتنا بإطلاق سراح خليل عواودة وسائر الفلسطينيين المحتجزين والمُسجونين بشكل ظالم ووحشي من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وندعو أيضاً إلى وقف مدامات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها إسرائيل يومياً، والتي تستمر من خلالها في مضايقة أبناء شعبنا وترهيبهم وقمعهم، مع استهداف وترويع الشبان بالأخص، مما يزيد من أعداد المسجونين في سجون المحتل.

وتقع على عاتق كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية مسؤوليات في هذا الصدد، كل وفقاً لولايته، ويجب أن تتحرك هذه الجهات لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني بغية وضع حد لهذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ولنظام الفصل العنصري، وإنهاء هذا الظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 763 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 آب/أغسطس 2022 (A/ES-10/910-S/2022/628)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
